اَلنُّخَـب اَلْإِيرَانِيَّـةِ وَدَوْرِهَـا اَلْوَظِيفِـيِّ فِي اَلسُّلْطَةِ اَلتَّشْرِيعِـيَّةِ ١٩٠٦– ١٩٧٩

م.م. عبيـر وفيـق شفيـق
abeerwafeeq@yahoo.com
المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الأولى
أ.د. صباح مهدي رميض
Sabahrmaid1962@yahoo.com
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد

الملخص

اِستعرضت الدِّراسة أنشِطة وفعاليَّات النُّخب الإيرانيةِ ودورها المؤثِّر في بِناء مؤسَّسات الدولة الإيرانيَّة ، وتابعت ذلك في سياق (تمهيد) بيَّن مسارات التحْديث والإصلاح خلال الثورة الدستوريَّة ، ومبحث ثانٍ كرَّسَ لمُساهمة النُّخب الوظيفيَّة في قيام الثورة الدستوريَّة، وسلَّطَ المبحث الثالث الضوء على دَور هذه النُّخب في بناء مؤسَّسات الدولة في العهد البهلوي (١٩٢٥ ـ ١٩٧٩) ، وأُختتمت بعرض الإستنتاجات والمُقترحات والتوصيات.

الكلمات المُفتـاحيّة: النُّخب، السلطة التشريعية، الايرانية.

Iranian elites and their functional role in the legislative authority 1906-1979

Assistant teacher Abeer Wafeeq Shafeeq
Professor Dr. Sabah Mahdi Rmaid
College of Education Ibn Rushd for Humanities

Abstract

The study reviewed the activities and events of the Iranian elites and their influential role in building the institutions of the Iranian state, and followed this in the context of (a preface) between the paths of modernization and reform during the constitutional revolution, and a second section devoted to the contribution of the functional elites to the establishment of the constitutional revolution, and the third section shed light on the role of these elites In building State institutions in the

Pahlavi era (1925 – 1979), and concluded by presenting conclusions, proposals and recommendations.

Keywords: elites, legislative authority, Iran.

إشكاليه الدراسة:-

حُددت إشكالية الدراسة في أن النُخب الوظيفية في إيران تواجه إشكاليات عدة في مساراتها الوظيفية والفكرية الداخلية ، فاصطدمت بفلسفة نظام الدولة الإسلاميه القائم اليوم، إذ إن البعض منها قد لا يكون بالضرورة متوافق مع أسس هذه الفلسفة ، ولهم رُؤيتهم الخاصة ، وبذلك إستحضروا معطيات النُخب الفكرية السابقة خاصة في العهد القاجاري ألاخير .

أهميه الدراسة:-

تنطلق أهمية الدراسة من طبيعة الدور الاستراتيجي للنُخب الوظيفية في إيران وحدود مواجهتها للتحديات الخارجية ، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى قيام الثورة الإسلامية منذ عام (١٩٧٩) ومابعد ذلك ، وبأشكال مختلفة تارةً سياسية ودبلوماسية تارةً أخرى إقتصادية . ثم تطورت فيما بعد بآليات أخرى كالحصار الإقتصادي وتنفيذ العقوبات الدولية، وأزاء تلك التحديات تجلت إمكانيات النُخب الإيرانية في مواجهتها وثبتت خطط وبرامج تنموية داخلية، ورفعت شعار الإقتصاد المُقاوم .

فرضية الدراسة:-

لا شك إن النُخب الوظيفية تشكل عنصر فعال في توجيه إرادات المجتمع وتحقيق أهدافهُ وتطلعاتهُ وفق آليات وقِيم وسُلوكيات متنوعة بعضها مرتبط بأجهزة مُؤسسات الدولة ، والبعض الآخر ذات صلة بالمسارات الفكرية وأثارها الإجتماعية والفلسفية . وبذلك يمكن وضع فرضية مفادها أن النُخب الوظيفية في إيران ستاخذ مساحة أوسع في أداء دورها ، لا سيما في ظل ظروف تفهُم المجتمع الدولي للمشكلة الإيرانية من جهة، وزيادة مساحة إنفتاح السياسة الخارجية الإيرانية على محيطها الخارجي والإقليمي والدولي من جهة أخرى . وعُززت هذه الفرضية بالأسئلة التالية :-

- كيف أثرت النُخب في إيران على قيام الثورة الدستورية الحركة المشروطية (١٩٠٦-١٩١١) ونتائجها؟

- ما موقف المؤسسة الدينية في إيران تجاه أنشطة وفعاليات النُخب الوظيفية خلال العهد البهلوي الاول (١٩٢٥-١٩٤١) ؟

- ما حدود رؤية النخبة الوظيفية في إيران ومساعيها للتغيير في ظل دكتاتورية النظام البهلوي وسلطتهُ الإستبدادية (١٩٦٣-١٩٧٩) ؟

منهجية الدراسة وهيكليتها:-

إعتمدت الدراسة على خُطوات منهج البحث التأريخي القائم على عرض وتحليل طُروحات النُخب الفكرية والوظيفية ، وتَعزيزها بخطوات المنهج الإشكالي ، ومن ثم الوصول الى الإستنتاجات والمقترحات في ضوء بُنية هيكلية الدراسة .

المقدمة :-

أسهمتْ النخبةُ الوظيفيةِ بدورٍ فاعلٍ في السلطة التشريعية الإيرانيةِ وذلكَ في تشريعِ القوانينِ فضلاً عنْ تقويمِ وتقييمِ أداءِ الحكومةِ وبذلكَ أكدتْ أنها كتلة حياديةٌ تعملُ على تحقيقِ الأهدافِ المرجوةِ منْ انتخابها . وجاءتْ الدراسةُ بواقعِ أربعة مباحث تناول الأول دور النخب الوظيفية قُبيل قيام الثورة الدستورية وما بعدها (١٩٠٦-١٩٢٥) ، وكُرسَ المبحث الثاني لمتابعة نشاط النخب الوظيفية في بناء الدولة في العهد البهلوي الاول (١٩٢٥-١٩٤١) ، وسُلط المبحث الثالث على نشاط النخب الوظيفية في بناء الدولة في العهد البهلوي الثاني (١٩٤١-١٩٧٩) ، وإختُتِمتْ الدراسة بعرض أبرز الإستنتاجات التي خَلصت بها الدراسة .

اولا:- دور النخب الوظيفية قُبيل قيام الثورة الدستورية وما بعدها (١٩٠٦-١٩٢٥) :-

لاشك أن صلات القرابة كانت تمثل السمات المهمة فى النظام إلايرانى في شغل المناصب الحكومية مثل رئاسة الوزارة والتمثيل الدبلوماسي وتمثيل الناس فى البرلمان الذي لايعتمد كثيرًا على ميزات الشخص وجدارته ومعرفته ، وفي العهد القاجارى ، يتم تشكيل مجموعة النخبة الحكومية من العائلة المالكة واقاربها ومالكي الأراضي ، والمسؤولين المدنيين هم حلقة الوصل بين مجموعتي العائلة المالكة واصحاب الأراضي، بمعنى أنه من حيث الأصل الاجتماعي والمكانه الطبقية يمكن تصنيفهم على أنهم جزء من السلالة الملكية . ومقارنة بنشاط النخب الرسمية الحكومية ، كان للنخب الغير رسمية حضور ونشاط ضئيل فى المجتمع الايرانى إلى حد ما ، كما يمكن إعتبار التنسيق بين فئتين مهمتين من النخب الغير رسمية هما فئة التجار (البازاريون) ورجال الدين –روحانيون (ازغندى:١٣٧٩. ٨٠) . ومثال ذلك كان أول مجلس نواب ايراني في (مهر١٢٨٥- تشرين الاول ١٩٠٦) . اتخذ قرارات مهمة خلال مدته انعقاده التي استمرت شهرًا . شملت تقليص سلطة الملكية ، ومسؤولية مجلس الوزراء أمام مجلس النواب ، وإلغاء الملكية . وإنشاء المحاكم العرفية ، وقانون حرية الصحافة ، وإلغاء امتيازات الأمراء ، وصياغة الدستور وتعديلاته ، والإصلاحات المالية ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، واقتراح إنشاء بنك وطني ، ومعارضة الاقتراض اذ كانت الثورة قائمة وكانت الانتخابات ذات الطابع الطبقي عقبة أمامه ، فكان الممثلون يؤدون دورًا مهمًا في وضع الدستور متأثرين بالأصل الاجتماعي والموقف الطبقي ، فمن إجمالي (١٦١) شخصًا تم انتخابهم لتمثيل البرلمان ، كان (٥٧) شخصًا بنسبة أكثر من ثلث الممثلين من المسوقين بواقع (٢٨) شخصًا

من رجال الأعمال ، و(٢٩) شخصًا من النقابات ، و(٤٧) شخصًا أو حوالي (٢٩٪) من العلماء والطلاب الدراسات الدينية ، و(٣٦) شخصًا أو حوالي (٢٢٪) من موظفي الخدمة المدنية، (٨) أشخاص بنسبة (٥٪) من الأمراء القاجاريين ، والباقي (١٣) شخصًا من المستويات الاجتماعية الأخرى ، في الواقع ، فإن مجلس النواب الأول شهد الخلافات حول اختيار مجلس الوزراء ومطالبة المجلس بوجود الدستوريين في المناصب الحكومية ومن ناحية أخرى، تدخل الدول الإستعمارية إنكلترا وروسيا مع مجلس النواب تسبب في حدوث انقسام سياسي فيه . انتهت التجربة النيابية الإيرانية الأولى بالفشل ، ولم تتحقق إعادة هيكلة السلطة بما يتماشى مع رغبات الدستوريين ، ولم يؤد عمل مجلس النواب إلى النظام السياسي السليم للمجتمع الإيراني(فاضلى واشتياقى: ١٣٩٢. ٦٢) .

ثانياً :- نشاط النخب الوظيفية في بناء الدولة في العهد البهلوي الاول (١٩٢٥-١٩٤١):-

اما عن موقف مجلس النواب في عهد رضا شاه فقد أجريت ثمانية انتخابات نيابية؛ من الدورة السادسة إلى الدورة الثالثة عشر ، افتتحت سبعة منها في عهده ، وبدأت المدة الثالثة عشرة في أوائل عهده ولده محمد رضا . كانت طريقة إجراء الانتخابات في عهد رضا شاه نتيجة للتغييرات التي حدثت بين الأعوام (١٢٩٩، ١٣٠٤-١٩٢٠ ، ١٩٢٥) ، فتولى رضا شاه في النهاية السيطرة على السلطة التنفيذية ، ومنذ إجراء الانتخابات النيابية من قبل السلطة التنفيذية ، تمكن من التدخل بسهولة في انتخابات مجلس النواب ، يُظهر أداء المجالس النيابية الثمانية في ولايته قد ابتعدت عن الدستور وإن دوره في عملية الإصلاح لم يكن فاعل ، فقد أنشأ رضا شاه ، من خلال التدخل في الانتخابات ، مجلساً مخلصاً ومطيعاً له ، أضفى الطابع المؤسسي على قرارات الشاه وشرعية خططه ، مما مهد الطريق لتوطيد حكمه فانتهت حياة الديموقراطية النيابية الإيرانية بتشكيل الدورة السادسة لمجلس النواب ، ومنذ ذلك الوقت أصبح مصطلح " المجلس المنتدب " شائعًا ، وقام رضا شاه بقمع وإجبار وتدمير جميع النخب السياسية ذات الخصومة معه ، الأمر الذي مهد الطريق لتحقيق أهدافه الخاصة (نجاتي : ٢٠٠٨ . ٤٢) .

ثالثاً:- نشاط النخب الوظيفية في بناء الدولة في العهد البهلوي الثاني (١٩٤١-١٩٧٩) :-

خلال سبعة وثلاثين عامًا من حكم محمد رضا شاه ، تم تشكيل إحدى عشرة دورة تشريعية، فمن حيث كفاءة النواب والطبقة والأصل الاجتماعي والتوجهات السياسية للنواب ، يمكن تقسيمها الى المراحل الآتية :

المرحلة الاولى: وتشمل الدورة الرابعة عشر إلى الثامنة عشر من التشريع ، بسبب الوضع الدولي والشاه الشاب عديم الخبرة ، تضاءلت ضغوط البلاط والملك على مجلس النواب ؛ لكن في الوقت نفسه ، لم يكن مجلس النواب مستقرًا بما يكفي للاستفادة من هذا الوضع . فحتى أعضاء

مجلس النواب كانوا ينتخبون عمومًا من أصحاب النفوذ المحلي والسلطة ولم يكن لدى الغالبية معرفة سياسية كافية لحل المشاكل السياسية والاجتماعية(فاضلى واشتياقى : بيشن منبع ٦٦.) .

المرحلة الثانية: شملت الدورات من الثامنة عشر حتى الحادي والعشرون ، ولم يسمح بأي خيار في الانتخابات وتم انتخاب المرشحين على غرار أساليب زمن رضا شاه(ازغندى : بيشن منبع ٨٢.) ، ففقد البرلمان سلطته السياسية وافتقر إلى النفوذ والسلطة التنفيذية في هذه المرحلة ، واقتصر النشاط السياسي لأعضاء مجلس النواب على التعبير عن القضايا غير السياسية والقضايا المحلية المتعلقة بالدوائر ، مع إنشاء السافاك[١] وتقوية الجيش والقوات العسكرية ، اتسع نطاق نفوذ الشاه السياسي وأصبحت الانتخابات النيابية تحت السيطرة . فتدخل الشاه بشكل فعال في الانتخابات النيابية ، مستخدما أساليب مختلفة للتأثير في اختيار المرشحين وإقصاء المستقلين في الانتخابات ومن التغييرات التي حدثت في عهده بتعديل الدستور إذ جعل له صلاحيات استثنائية(فاضلى واشتياقى : بيشن منبع ٦٦.) .

المرحلة الثالثة: المدة من الدورة الحادية والعشرين إلى الرابعة والعشرين ، أكد الشاه محمد رضا الحاجة إلى تحقيق الديمقراطية الغربية ، ومن ناحية أخرى ، أراد إظهار نفسه كملكية تقليدية قوية لذا لم يظهر التزامًا كبيرًا بالمبادئ النيابية ، بمعنى آخر ، خلال هذه المدة ، أصبح مجلس النواب تحت السيطرة الكاملة للشاه . فكان بمثابة ختم الموافقة على تصرفاته وأوامره (فاضلى واشتياقى : بيشن منبع ٦٧.).

رابعاً :- أثر النخب الوظيفية في الاداء الحكومي في ايران (١٩٠٦-١٩٧٩) :-

بشكل عام ، يمكننا القول أن النخب الحكومية تتكون من ملاك الأراضي والعسكريين وكبار الشخصيات الأرستقراطية . وكان تأثير مالكي الاراضى أو الاقطاعيين في نظام الحكم، فكانوا من دورة الانعقاد السادسة حتى نهاية الدورة الثالثة عشرة للمجلس التشريعي ، يشكلون ما يقارب (٦٠٪) من أعضاء مجلس النواب في العهد البهلوي الاول ، ونلحظ كذلك أن رؤساء الوزراء فى حكومة رضا شاه[٢] منحدرين من العائلات الأرستقراطية في إيران ويمكن اعتبارهم من النخبة الأرستقراطية (مهدوى: ١٣٧٣ . ٥٠٧- ٥٠٨) .

إن تحديد الأصل الطبقي للنخب الإيرانية أمر مهم من جهة , وبسبب الحكم الاستبدادى للطبقات المستقلة عن الحكومة سلطة من جهة ثانية كانت مؤثرة في صنع القرار فضلا عن ذلك أن بعض النخب تنتمي إلى طبقات مختلفة ولتحديد الأصول الطبقية عادة ما كان يتم معرفة المهن السابقة للنخبة ومهن آبائهم . وبناءً عليه فإن المناصب التى شغلها نواب المجلس طوال المراحل الثلاث يوضحها الجدول الاتى :-

الجدول رقم(١): الخلفية المعرفية والتوصيف الاجتماعي لنواب المجلس خلال العهدين الدستوري والبهلوى[٣] :-

العهد الدستورى	النسبة	العهد البهلوي الاول	النسبة	العهد البهلوي الثاني	النسبة
موظفى الدولة	٤٤%	مالكي الاراضى	٥٧%	مالكي الاراضى	٥٧%
مالكي الاراضى	٣٩%	موظفى الدولة	٣٩%	موظفى الدولة	٤٦%
رجال دين	٢٤%	الاعمال الحره	١٧%	الاعمال الحره	١٩%
التجار	١٥%	التجار	١٦%	التجار	١٣%
اعمال حرة	١٢%	رجال الدين	١١%	رجال الدين	٤%
موظف في المؤسسات الحكومية	٢%	موظف في المؤسسات الحكومية	٢%	موظف في المؤسسات الحكومية	٢%
الطبقة الدنيا	١%	الطبقة الدنيا	١%	طبقة العمال	١%

وفقًا لمعطيات الجدول أعلاه فإن مالكي الاراضي ؛ الذين كانوا يحتلون المركز الثاني بين نواب المجلس في العهد الدستوري للدولة القاجارية ، اصبح لديهم أكبر عدد من النواب في مدة العهد البهلوي ، على الرغم من اتاحة الفرصة تدريجياً لباقي شرائح المجتمع للترشيح الى المجلس منذ إنعقاد المجلس الحادي والعشرين فصاعدًا , مع ذلك نلحظ من بين موظفي الدولة المرشحين كان (٦٩٪) من عائلات المالكه ، كما أظهر الجدول كذلك سيادة الملاك على مجلس النواب ، فيعد العهد بهلوي عهداً لزعامة طبقة الملاكين ، إلا انه بعد إجراء إصلاحات الأراضي تغيرت التركيبة الطبقية في المجتمع الايراني لحد ما ، وانخفضت فاعلية وحضور طبقة مالكي الاراضي مقارنة بطبقة التكنوقراط وموظفي الحكومة ، لكن لم تنخفض نسبة سلطة ملاكي الأراضي بعد إصلاحات الأراضي ، استمر معظم ملاكي الأراضي في الانضمام والتعايش مع النظام السياسي الحاكم من خلال بيعهم أراضيهم بوصفهم عائلات وأفراد يمتلكون رأس المال . ومن هذا المنطلق لم يحصل تنوع كبير في الأصول الطبقية والاجتماعية للنخبة وبقي مالكي الأراضي كأحد الطبقات السياسية القوية في البلاد . فيمكن اعتبار هيمنة طبقة مالكي الاراضي على البلاد وتجمعهم كنخبة , احد عوامل تراجع دور النخب في ايران ، فلم تكن النخب المنتمية إلى هذه الفئة مهتمة جدًا بالتنمية والاصلاحات لانهم يمثلون الطبقة التقليدية التي تعرضت مصالحها للخطر نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية وتغيرها , كذلك تمسك الملاكين بالعلاقات التي كانت تربط بين السيد والفلاح لم يكن متوافقًا مع الديمقراطية والتطور السياسي الحاصل آنذاك (فاضلى واشتياقى : بيشن منبع ٦٧٠) .

أما التأثير الإستثنائي للجيش فكان في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية في العهد البهلوي الاول اذ إن الإعلان المتكرر للحكم العسكرى واستمراره في العاصمة والاقاليم أعطت للسلطات العسكرية الفرصة لتكثيف سيطرتها على جميع جوانب الحياة المدنية (اتابكى: ١٣٨٥ .١٦٠- ١٦٢) . وشهد العهد البهلوي الثاني إختيار شخصيات عسكرية لشغل وزارات فى الحكومة في الحالات الضرورية مثل علي رزم ارا[٤] لمنع تأميم صناعة النفط ، وفضل الله زاهدي[٥] اللواء العسكري المقرب للشاه لإسقاط حكومة مصدق[٦] وتنفيذ إنقلاب (٢٨/خرداد/١٣٣٢-١٩/آب/١٩٥٣)[٧] ، وغلام رضا أزهاري[٨] لإثارة الرعب بسياستهُ الترهيبية نتيجة استمرار المظاهرات الجماهيريه طوال مدة الثورة الإسلامية ، فعليه يمكن القول أنه خلال هذه مدة حكم محمد رضا شاه مقارنة بمدة حكم والدهُ ، فقد الجيش إلى حد كبير موقعه بين مجموعة النخبة الحكومية وأيضا يمكننا أن نشير الى مزيج من البيروقراطيين والتكنوقراط في مجموعة النخبة الحكومية في هذه المدة (فاضلى واشتياقى : بيشن منبع . ٦٨) .

بعد إقالة فضل الله زاهدي والموالين له عام (١٩٦٥) ؛ ومع تعيين منوشهر إقبال[٩] رئيساً للوزراء ، كان السبيل متاحاً لبدء نقل النخب الأرستقراطية من رئاسة الوزراء إلى وزارة البلاط ووصول النخب البيروقراطية إلى المنصب رئيس الوزراء . لكن مايهم أن رؤساء وزراء هذه المدة وأعضاء مجلس الوزراء كانوا من المتعلمين والحاصلين على درجات علمية منهم منوشهر اقبال واردشير زاهدى[١٠] ، هوشانغ أنصاري[١١] وجعفر شريف إمامي[١٢] وجمشيد أموزغار[١٣] ، وغيرهم ، ومايميز هذه المدة هو عدم نجاح القوى المتعلمة في استقلالية أصواتها وفي تغيير السلطة السياسية الحاكمة ومحافظتهم على النظام السياسي الإستبدادي . فمن الناحية العملية كان الحراك الاجتماعي يعد أمرًا حتميًا للانضمام الى مجموعة النخبة الحكومية خلال فترة حكم القاجار والبهلوي الأول ، إلا أن هذا السياق لم يستمر في المدة البهلوية الثانية ، واحتمال حدوث هذه الفرصة كان يقع فقط في ظل إثبات الانصياع التام للشاه وقراراته (فيوضات : ٧٤.١٣٧٥) .

ولعل النقطة الجديرة بالاهتمام مايخص أداء النخب في النظام السياسي البهلوي هو أمنهم الوظيفي . لأن التنمية تعد عملية تتطلب الهدوء والتفكير والتخطيط والتنفيذ ، وهذا لايتوفر سوى في ظل الأمن الوظيفي . على سبيل المثال خلال الحقبة البهلوية الأولى ، لم تتمتع النخب بالأمن الوظيفي إذ ان هذه المدة ، لم يكن أحد محصنًا من العزل الغير رسمي او الإعتقال التعسفي والسجن والنفي والموت . كما تصاعدت وتيرة التعدي على الملكية الخاصة ؛ لاسيما على الأراضي، وبعد تغيير الحكم من الديكتاتورية إلى الإستبداد . ومعاملة رضا شاه العنيفة مع الذين كانوا يشغلون مناصب إدارية رفيعة[١٤] ، يظهر مدى ضعف النخب أمام سلطة الشاه الإستبدادية وإفتقار النخب إلى الأمن الوظيفي وإنعدام الأمن لم يشمل مناصب النخب فقط بل

كان يشمل حياتهم وأموالهم ايضا . كذلك الحفاظ على العرش وتداوله بين أفراد عائلة بهلوي ، حاول رضا شاه إزاحة الرجال الأقوياء الذين من المحتمل ان لايطيعون ولي العهد من بعده وذلك من خلال استخدامه ذرائع مختلفة ودون اتخاذ شكليات قانونية امر بقتل العديد من النخب الحاكمة (فيوضات : ١٣٧٥. ٧٦-٧٥) .

وعلى خطى والدهُ قام محمد رضا شاه من اجل تعزيز حكمه الاستبدادي بتغيير سبعة وعشرون حكومة تحديدا خلال السنوات (١٩٤١-١٩٥٢)، فضلا عن، العديد من التغييرات في المناصب الوزارية. واتخذ محمد رضا شاه أساليب مثل إتهام بالفساد المالي والعزل والنفي والسجن ضد النخب الإصلاحية ومن لم يتبع القيم الإمبراطورية البهلوية . وشملت هذه المواجهات العنيفة مجموعة واسعة من النخب ، بدءا من فضل الله زاهدي ، الذي أدى دوراً في إنقلاب (١٩٥٣) ، وكان فعالاً في إنقاذ عرش الشاه . وعندما إزدادت سلطة زاهدي قرر عزلهُ وأرساله إلى سويسرا (فيوضات : بيشن منبع . ٧٦) ، أدى ذلك لإنعدام الأمن لدى النخب لعواقب عديدة منها الاتية (غراهام: ١٣٥٨. ٦١) :-

أولاً :- الإفتقار الى التخطيط الطويل الأجل الذى هو أمر ضروري للتنمية الشاملة كانوا يؤدون واجباتهم اليومية فقط وذلك نتيجة عدم استقرارهم في مناصبهم.

ثانيًا :- خلال مشاركتهم إدارة البلد كان بعضهم يغتنم الفرصة ويسيئ استخدام الممتلكات العامة ليتمكنوا من تأمين حياتهم في حالة حدوث العزل المفاجئ من مناصبهم السياسية .

ثالثًا :- كانوا يلجأون إلى القوى الأجنبية نتيجة عجزهم امام الحكومة وبذلك تسببوا في زيادة نفوذ الأجانب في البلاد ومن ثم تنفيذ أوامرهم. هذه العواقب كانت بمثابة عقبات في طريق التنمية والتطور في البلاد .

تجدر الأشارة الى أن إختيار النخب الحاكمة في العهد البهلوي ، كان مجال الإدارة في البلاد مهداً لعدد معين من المدراء والمعيار الذي اتخذته الحكومة لانضمام الأفراد إلى النخبة الحاكمة ، هو الانتماء العرقي والقبلي والإخلاص والتقرب الى البلاط . وخلال مدة الحكم البهلوي ، كانت هناك أربعين عائلة من النخبة الوطنية تمتلك ما مجموعه (٤٠٠) مقعد في مجلس النواب خلال خمسين عامًا ، أي في المتوسط كان لكل عائلة في هذه المدة أكثر من أربعة مقاعد في البرلمان ، كذلك وصل اثنى عشر رئيس وزراء ورؤساء حكومات إلى السلطة خلال عقدين من الزمن . ايضا الربط بين الحصول على مقاعد في السلطة التشريعية وشغل مناصب في السلطة التنفيذية يعد موضوع مثير للاهتمام فمنذ الثورة الدستورية وصولا إلى الثورة الإسلامية اي خلال ثلاثة وسبعون عامًا ، شغل (٤٠٦) شخصا منصب وزير (٣٧٪) منهم كانوا أعضاء في مجلس وزراء و (٦٢٪) كانوا أعضاء في حكومات مختلفة ، وكان عدد من هؤلاء الوزراء ، بعض أقاربهم مثل الأب أو الأخ أوابن وحتى العم ؛ وما إلى ذلك ، نوابًا في

السابق وبمساعدة هؤلاء النواب تمكنوا من شغل منصب وزير(فيوضات : ١٣٧٥. ٧٧) ، والجدول رقم (٢) يبين عدد هؤلاء الوزراء .

الجدول رقم(٢) :عدد الوزراء الذين كان أقاربهم من النواب السابقين في السلطة التشريعية[١٥]

ت	عهد الحكم	معدل الوزراء
١	العهد القاجاري الدستوري	٦٨,٣ % من مجموع الوزراء
٢	العهد البهلوي الأول	٧٨,٦ % من مجموع الوزراء
٣	العهد البهلوي الثاني	٥٩,٨ % من مجموع عدد الوزراء

وبتحليل الإحصائيات المذكورة في سياق الجدول أعلاه نصل الى نتيجة وهي إن ساحة النخبة الايرانية في العهد البهلوي بشكل عام اختصت بعدد معين من الشخصيات والعائلات، كما تسببت الدائرة المغلقة للنخب الحاكمة في استغلال السلطة والفساد المالي ، واستياء الطبقة الوسطى ، وعدم حدوث ظاهرة تداول النخب لذلك اجتمعت العديد من النخب الموهوبة والكفوءة والاكاديمية في المجموعة الغير المسيطرة ، بينما العديد من الشخصيات قليلة الكفائة حصلت على مكان في مجموعة النخبة الحاكمة وتسبب ذلك بإلغاء ظاهرة تداول النخب وإعاقة أو على الأقل إبطاء عملية التنمية وتسبب في إحداث ثورة وتحول في العلاقة بين النخب الحاكمة والغير حاكمة . وأن التنمية تحتاج إلى نخب وقادة غير متشابهين في القدرات الفكرية والشخصية، كما ان الشخصية والأخلاق والثقافة السياسية لدى النخب الحاكمة تعد أهم بكثير من خبراتهم المتركمة من مزاولة العمل الحكومي ، فالعديد من المشاكل والعقبات التي واجهت التنمية ؛ في العصر البهلوي مثلا ، كان سببها الطابع المناهض للتنمية لدى النخب وليس كفائتهم او خبراتهم . ووفقًا للدراسات التي أجريت كانت النخب الإيرانية تتمتع بتعليم عالٍ ومقبول . وكان عدد الوزراء الحاصلين على درجة الدكتوراه او ذوي تعليم عالي في العهود الثلاثة السابقة للثورة الإسلامية كبيرة مقارنة بحداثة النهضة العلمية في الشرق الاوسط . والجداول أدناه تظهر نسب الحاصلين على شهادة أكاديمية من الوزراء في الانظمة الحاكمة لايران قبل الثورة الاسلامية (نژاد : ١٣٧٧. ١٣٦) .

الجدول رقم(٣): الوزراء الحاصلين على الدكتوراه في العهد الدستوري والبهلوي[١٦]

العهد القاجاري الدستوري	العهد البهلوي الأول	العهد البهلوي الثاني
%٢٥,٦	%٢٦,٢	%٥١,٤

الجدول رقم(٤): عدد الوزراء والنواب الحاصلين على التعليم الاكاديمي[١٧]

عهد الحكم	عدد الوزراء والنواب ذو التعليم الاكاديمي	نسبة الوزراء الاكاديميين	نسبة النواب الاكاديميين
العهد القاجاري الدستوري	٤٧ فرد	%٢١,٢	%١٨

العهد البهلوي الأول	١٣٨ فرد	% ٥٩.٣٧	%١٣
العهد البهلوي الثاني	٢٤٩ فرد	% ٨٦,٨٥	%٣٦

إذ أن العديد من النخب الوظيفية من الحاصلين على التعليم العالي وكانت أفكارهم متقدمة، لكن أغلبهم يفتقرون إلى الأخلاق الحديثة فالسلوكيات التي اظهروها تشمل إستغلال الممتلكات العامة ، وافتقاد روح العمل الجماعي وإنهيار الأحزاب والطاعة المطلقة لأوامر الشاه وما إلى ذلك وهو دليل على الإدعاء بأن شخصية واخلاق النخب الوظيفية ؛ وبالتحديد في العهد البهلوي ، لم تكن متوافقة مع التطور والتحول الشامل الذي شهدته البلاد ، ولاسيما أن النخب الحاكمة نتيجة عوامل مثل الإستبداد والديكتاتورية لدى الملوك ورجال الحاشية وغياب البنية القانونية والمعايير اللازمة لدخول ساحة النخبة وحكم الثقافة القبلية . وعندما يعتمد الدخول والانضمام الى النخبة على مستوى التفاني والتقرب من البلاط ، فإن ثقافة وشخصية الإطراء والإنتهازية ستكون شائعة كذلك(نژاد : ١٣٧٧ .١٣٧).

كانت الثقافة الشخصية المناهضة للتنمية سائدة حتى في اوساط النخب المتقدمة . وشوهدت سمات الشخصية المعادية للتنمية في مراحل مختلفة مثل تشكيل حكومة محمد مصدق الوطنية ؛ اي عندما إنضم جزء من الطبقة الوسطى الجديدة والمتقدمين الى دائرة النخب الوظيفية ، وماحدث بعدها من إنهيار للروح الوطنية على حساب المصالح الشخصية (كاتوزيان: المصدر السابق . ١٢٥).

الخاتمه والاستنتاج :-

هكذا توصل الباحثان الى استنتاجٍ مفادهُ أن الظروف السياسية الصعبة التي أدت إلى عدم كفاءة النخبة السياسية ؛ كالعائلة المالكة وملاك الأراضي، خلال مدة حكم أسرة آل قاجار , مهدت الطريق لبدء التحول الاجتماعي للنخب الرسمية من الأرستقراطيين وملاك الأراضي والعسكريين طوال المدة البهلوية ، فأغلقت الطريق أمام التغلغل التدريجي للنخب الغير رسمية إلى هيكل السلطة . وعلى الرغم من حدوث تغييرات وانتقالات كبيرة خلال فترة حكم محمد رضا بهلوي على مستوى النخب الرسمية لدرجة احتلّت القوى البيروقراطية والتكنوقراطية تدريجياً محل النخب الأرستقراطية ، لكن جهوده في عدم خلق بيئة مناسبة لتنفيذ نظرية تداول النخب اغلق الطريق امام التغيير الاجتماعي وأدى لقبول الثورة الإسلامية عام (١٩٧٩) . فلقد حاول النظام البهلوي الذي كان يمثل السلالة الحاكمة من بعد الحكم الدستوري ، أن يحكم بالاساليب السابقة وعلى هذا الاساس إعتمد رضا شاه وابنه أسس الشرعية ذات الإتجاه المزدوج التقليدي والاسلامي، وبدلاً من اكتساب الشرعية من خلال الموافقة على إنشاء منظمات مدنية غير حكومية والحرية في دورة تداول النخب وعدم قمع النخب الغير رسمية ، بل شددوا من عجز النخب السياسية الوظيفية , وكنتيجة يمكن القول إنه في معظم الحالات كانت النخب الرسمية

تنضم إلى دائرة النخب الوظيفية من خلال صلة القرابة أو حين يتم اثبات عدم كفاءة النخب الحكومية ، كان السبيل يصبح متاحًا لدخول نخب أخرى من خارج دائرة روابط صلة القرابة . فإنعدام ثقة النخب تجاه بعضها البعض وعدم الاستماع الى الآراء المعارضة واعتبار الخصوم أعداء هي نماذج من خصائص النخب الإيرانية في العهود السابقة للثورة الاسلامية وهذه السمات كانت كالعقبة امام التعاون والعمل الجماعي وتوافق النخب إذ جعلت مسيرة التنمية تواجه عقبات خطيرة ، ولاسيما خلال مدة حكم محمد رضا بهلوي ، اذا تنامت عوامل مثل الهيكل السياسي الاستبدادي والاعتماد على الأجانب واقتصاد الدولة غير المتوازن جعل النخبة غير قادرة على أداء دور في التحول السياسي والاجتماعي والثقافي . وبعض النخب الوظيفية مثل رجال الحاشية لم يكن لديهم رغبة في التنمية الشاملة وواجهت النخب التنموية مشاكل في مسيرة التنمية في البلاد من أهمها الاستبداد والدكتاتورية والبيرقراطية ، والتي حتمت على إجراء التغيير الذي شهدتهُ البلاد في أحداث الثورة الإسلامية في شباط (١٩٧٩) .

(١) السافاك : هو جهاز أمن الدولة واستخباراتها، لتي أنشأها الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٥٧، وكان الغرضُ منها هو حماية النظام من المعارضة الداخلية، وعدم اختراق اليساريين للقوات المسلحة أو المنظمات الحكومية الأخرى. بيدَ أنَّ المنظمة لم تتمكَّن من التعامل مع التهديدات الداخلية بعد تصاعُد الثورة الإيرانية ١٩٧٩ لوجود مشاكلَ أساسية في النظام السياسي قلَّلت من قُدرة المؤسسات الأمنية على التعامل مع تِلك التهديدات، والتي كان يتعرَّض لها النظامُ من القاعدةِ الشعبيةِ الإيرانية بمكوناتها العِرقية والأيديولوجية. للتفاصيل ينظر : (وايئر : ٢٠١٠ . ٤٨٤؛ Meisels: , 2020 . 19) .

(٢) وهم حسن مستوفى الممالك ، مخبر السلطنة ، مهدي قلي خان هدايت ، رجب علي منصور ، محمود جم ، أحمد متين دفتري ومحمد علي فروغي . (بهزادى : ١٣٧٩.٤٣٣-٤٣٤)

(٣) الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على: (شجيعى : ١٣٧١ . ٢٦٥) .

(٤) علي رزم آرا : عسكري ايراني معروف من مواليد ١٩٠١ ذو نزعة دكتاتورية قوي الارادة ، عين رئيساً لاركان الجيش الايراني اول مرة عام ١٩٤٤ ثم قائد القوات الايرانية في ١٩٤٦ وقضى على حكومة اذربيجان – للتفصيل ، ينظر : (البكاء : العدد ٦٠ . ٩) .

(٥) فضل الله زاهدي : ولد في همدان عام ١٨٩٠، انتسب في شبابه إلى فرقة القوزاق ، وتقلد مناصب عدة في الدولة ، عهد إليه عام ١٩٢٣ أمر قيادة حملة عسكرية ضد الشيخ خزعل بن جابر في الأحواز ، عين عام ١٩٢٥ قائداً للفرقة العسكرية في شمال إيران ، وعند دخول قوات الاحتلال إلى إيران عام ١٩٤١ ألقى البريطانيون القبض عليه ونقلوه إلى فلسطين، وفي عام ١٩٤٥ أعيد إلى إيران ، وانتخب عام ١٩٤٩ عضواً في البرلمان ، ثم شغل مناصب عدة، وفي

آب ١٩٥٣ قاد الانقلاب ضد محمد مصدق . أبومغلي: ١٩٨٣ . ٧١؛ شهبازى : ١٣٨٧ . ٢٥١، عكار : ٢٠١٥) .

(٦) محمد مصدق : ولد عام ١٨٧٩, ينحدر من عائلة غنية و ترجع إلى السلالة القاجارية , كان والده ميرزا هدايت أشتباني وزير للمالية مدة ثلاثين عام في عهد ناصر الدين قاجار, حاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية ,ألف كتاب قانون المحاكم الجنائية ,وعند حدوث الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ كان ديمقراطياً حراً مقتنعاً بعقيدته , وماكان له الأثر الفعال في تكوينه هي المؤسسات التعليمية الفرنسية والسويسرية التي درس فيها , وبعد عودته إلى إيران أصبح واحداً من أحرار الطبقة العليا الذين ظلو حتى أيام رضا شاه يزودون الحركة= =باتجاهاتها الثقافية ,عمل في التدريس , كان من ابرز المعارضين لمنح التاج إلى رضا خان عام ١٩٢٥ , فاز في الانتخابات التي جرت في شباط ١٩٥٠, ضمن الدورة البرلمانية السادسة عشر ومعه سبعة من الوطنيين المتحمسين الذين كان تأثيرهم كبيراً داخل المجلس بالرغم من قلة عددهم تولى رئاسة الحكومة الإيرانية (١٩٥١-١٩٥٣) توفي عام ١٩٦٧ في منزله في أحمد آباد غرب طهران . (البكاء : ٢٠٠١ .٣٩-٥٠ ؛ البديري: ١٩٨٣، سلمان : ١٩٩٨. ٢٢) .

(٧) أدى استفتاء محمد مصدق على حل المجلس السابع عشر إلى أقسى هجمات رجال الدين؛ وابرزهم ابو القاسم الكاشاني ، عليه وعلى حكومته . ولكن لم تصدر أي كلمة مباشرة من الحوزة العلمية في قم، فعاد الشاه من أوروبا مباشرة عقب قيام انقلاب ١٩ آب بمساعدة كاشاني المنظم للهجوم على منزل محمد مصدق ، وترجح بعض المصادر الى أن الكاشاني كان متورطا في الحصول على تمويل أميركي للمساعدة في إسقاط الحكومة ، فكان القادة الدينيون حينها متحدين في معارضتهم لمصدق ودعمهم لجهود إسقاطه، وقد حظوا بدعم مجموعة شعبية مثل فدائيان إسلام . (كاتوزيان : ٢٠١٤ .١٢٥؛ محمد:٢٠٢٠. ١٦٢؛ حسين: ٢٠١٨. ٧٧) .

(٨) غلام رضا أزهاري: أحد الضباط في الجيش الإيراني وكان وقتها رئيس أركان الجيش الإيراني ، ينتمي إلى الطائفة البهائية ، ولد في شيراز سنة ١٩١٧ . تلقى علومه العسكرية في إيران والولايات المتحدة ، شغل منصب أمر الكلية العسكرية عام ١٩٦٠ ، وقائد القوات البرية عام ١٩٦٣ ، وتولى رئاسة الأركان عام ١٩٧١ وقيادة الحرس الامبراطوري حتى تموز ١٩٧٨ . ثم رئاسة هيئة الأركان المشتركة العامة شكل وزارته بتكليف من الشاه في السادس من تشرين الثاني ١٩٧٨ ، (أبو مغلي : ١٩٨٣ .١٥ ؛ هايس : العدد ٢ .٣٧- ٣٨) .

(٩) منوشهر إقبال: ولد في مدينة مشهد ١٩٠٩ ، وأنهى فيها دراسته الابتدائية ، وأكمل دراسته الثانوية في المدرسة العلمية بطهران ، بعدها ارتحل إلى فرنسا وأكمل دراسة الطب في جامعة باريس عام ١٩٣٣ تقلد مناصب وزارية عدة في عقدي الأربعينيات والخمسينيات القرن العشرين وأصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٥٧ ، واستمر في منصبه حتى عام ١٩٦٠ ، وفي عام ١٩٦٣

نصب مديراً لشركة النفط الوطنية الإيرانية . (پيسان ومعتضد : ١٣٧٩ . ٥٤ ؛ شهيدانى وحيدرى : ١٣٩٣ . ١١٠) .

(١٠) اردشير بن فضل الله زاهدي: ولد في طهران عام ١٩٢٨ ، وبعد أكماله الدراسة الابتدائية والمتوسطة في طهران واصفهان ، اكمل دراسته الاعدادية في الاعدادية الاسلامية في بيروت عام ١٩٤٦ ، ثم أكمل دراسته بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ حصل على شهادة الدبلوم في الزراعة من معهد زراعي في ولاية كاليفورنيا الأمريكية عام ١٩٤٩، شغل مناصب سياسية عدة في وزارة الخارجية الايرانية ، اذ عمل سفيرا لايران في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (١٩٥٩-١٩٦٢)، وسفيرا في بريطانيا (١٩٦٢-١٩٦٧) ، ثم عين وزيرا للخارجية للمدة (١٩٦٧-١٩٧١) . (محمد : العدد ٥٣ . ٨٥) .

(١١) هوشانغ أنصاري: ولد عام ١٩٢٦ وهو ايراني امريكي دبلوماسي سابق ورجل اعمال خدم لمده ثمانيه عشر عام في الحكومه الايرانيه قبل قيام الثوره الاسلاميه ومن ضمن المناصب التي تسلمها وزير الشؤون الاقتصاديه والماليه وسفير ايران لدى الولايات المتحده الامريكيه للمده من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٦٩ وكان رئيسا لشركات ايران في الولايات المتحده الامريكيه . (سورى و رضاپور : شماره (٧٢) . ١٥٤) .

(١٢) جعفر شريف إمامي: ولد في طهران عام ١٩١٢ لعائلة من رجال الدين ، بعد المدرسة الثانوية ، تم إرسال شريف إمامي (مع ثلاثين شابًا آخر) إلى ألمانيا حيث درس لمدة ثمانية عشر شهرًا ، وعاد إلى إيران في عام ١٩٣٠ للعمل مع منظمة السكك الحديدية الحكومية حتى الغزو الأنجلو- سوفيتي . بعد سنوات تم إرساله إلى السويد للتدريب الفني ، وعاد في عام ١٩٣٩ عندما حصل على شهادة في الهندسة. بدأ شريف إمامي مسيرته المهنية في السكك الحديدية الإيرانية عام ١٩٣١. اعتُقل في صيف عام ١٩٤٣ لعلاقاته المزعومة بألمانيا ، واحتُجز مع العديد من أعضاء النخبة الإيرانية. عين بعد الإفراج عنه مديرا عاما لوكالة الري. في عام ١٩٥٠ تم تعيينه وكيلا للطرق والاتصالات. في يونيو ١٩٥٠، عينه رئيس الوزراء واللواء الحاج علي رزمارا وزيرًا بالوكالة ثم وزيرًا للطرق ، وهو أول منصب وزاري له. ثم شغل منصب وزير الصناعات والمناجم في حكومة مانوشهر إقبال . كان رئيسًا للوزراء من ١٩٦٠ إلى ١٩٦١ ، وكذلك عام ١٩٧٨ ، قبل أشهر قليلة من الإطاحة بالشاه . (هايس : ٢٠٠٧ . ١٨٨- ١٩٠ ، ابراهيم: ٢٠١٦. ٣٨٠) .

(١٣) جمشيد أموزغار : حاصل على درجة الدكتوراه في الهيدروليكا من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، وعاد إلى إيران بعد سنوات عدة من التعاون مع الأقسام الهندسية للأمم المتحدة في أمريكا . بعد عودته إلى إيران عمل في وزارة الصحة. كان السيد أمزغار وزيرا للعمل ووزيرا للصحة ووزيرا للمالية والزراعة في فترات عديدة. كما كان أحد كبار ممثلي إيران في

منتديات الاقتصاد والطاقة العالمية. كانت رئاسة الجمعية السنوية للبنك الدولي وترؤس اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من المسؤوليات الهامة لجمشيد أموزغار في عهد بهلوي . في ذلك الوقت ، أدت إيران دورًا مهمًا في تحديد السياسات النفطية في العالم. جمشيد أموزغار كان أخيرًا رئيس وزراء إيران من أغسطس ١٣٥٦ إلى سبتمبر ١٣٥٧. خلف أمير عباس حديدة في رئاسة الوزراء ، الذي شغل هذا المنصب لمدة ١٣ عامًا. (الموسوي : ١٩٧٢ . ١٨، الصالحي،٢٠١٢، ١٦٠) .

(١٤) ومنهم : علي أكبر داور ونصرت الدولة فيروز وسردار أسد بختياري . (كاتوزيان : ١٣٨١ . ١٧٤) .

(١٥) الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على : (شجيعي: بيشن منبع ، ج٤ . ٢٤٧) .

(١٦) الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على : (شجيعي، بيشن منبع ، ج ٤. ٣٢٥)

(١٧) الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على : (شجيعي ، همان منبع ، ج٤. ٣٣٠)

المصادر :-

الفارسية:-

١. ابراهيم فيوضات، دولت در عصر پهلوى، انتشارات چاپخش، تهران ، ١٣٧٥ .

٢. ايرج سورى ومهدى رضاپور ، واكاوى سياست خارجى آمريكا در دوره رياست جمهورى كارتر در سال رژيم پهلوى دوم (با تاكيد بر قضيه انقلاب در ايران (١٣٥٧-١٣٥٥ش) ، فصلنامه تاريخ روابط خارجى ، سال هجدهم ، شماره (٧٢) ، پاييز ١٣٩٦ .

٣. تورج اتابكى، تجدد آمرانه (جامعه و دولت در عصر رضا شاه) ، ترجمه: مهدى حقيقت خواه ، انتشارات ققنوس ، تهران ،١٣٨٥ .

٤. زهرا شجيعى ، نخبگان سياسى ايران از انقلاب مشروطه تا انقلاب اسلامى ، چ٤ ، نشر سخن ، تهران ، ١٣٧١.

٥. شهاب شهيدانى وسعيد حيدرى ، بررسى نقش و عملكرد منوچهر اقبال بر صدارت نفت (١٣٤٢ تا ١٣٥٦ش/١٩٦٣ تا ١٩٧٧م) ، پژوهش هاى تاريخى (علمى- پژوهشى) ، دانشكده ادبيات و علوم انسانى – دانشگاه اصفهان ، سال پنجاهم، دورة جديد، سال ششم ، شماره سوم (پيايى ٢٣)، پاييز ١٣٩٣.

٦. عبدالرضا مهدوى ، سياست خارجى ايران در دوران پهلوى ، چ٩ ، انتشارات البرز ، تهران ، ١٣٧٣ .

٧. عليرضا ازغندى ، ناكارآمدى نخبگان سياسى ايران بين دو انقلاب، نشر قومس، تهران ، ١٣٧٩

٨. غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر (إيران في العصر البهلوي)، ترجمة:عبد الرحيم الحمراني، الطبعة الأولى، قم، ٢٠٠٨ .

٩. محمد سالار بهزادى ، چالش سنت و مدرنيته در ايران از مشروطه تا ١٣٢٠ ، نشر مرک ، تهران ، ١٣٧٩.

١٠. محمد فاضلى ومعصومه اشتياقى ، رويكرد ساختارى . نهادى به بن بست مجالس مشروطه در ايران ، پژوهشنامه علوم سياسى و سال هشتم ، شماره سوم ، تابستان ١٣٩٢ .

١١. موسى غنى نژاد، تجددطلبى و توسعه درايران معاصر ، نشرمركز، تهران ، ١٣٧٧ .

١٢. نجفقلى پيسان وخسرو معتضد . معماران عصر پهلوي . تهران ، چاپ اول ، ١٣٧٩ /٢٠٠٠ .

١٣. همايون كاتوزيان ، تضاد دولت و ملت: نظريه تاريخ و سياست در ايران ، ترجمه: عليرضا طيب ، نشر نى ، تهران ، ١٣٨١ .

العربية:-

١. إبراهيم، نبراس خليل، العلاقات الإيرانية السودانية (١٩٨٥-١٩٨٩) دراسة تأريخية (مجلة)، مجلة كلية ، التربية للبنات/ جامعة بغداد ، العدد (٢٧)، ٢٠١٦.

٢. تيم وايئر ، أرث من الرماد تاريخ (السي ، اي ، ايه) ، بيروت ، ٢٠١٠ .

٣. جاسم محمد هايس ، حكومة الجنرال غلام رضا أزهري في إيران: ٥ تشرين ثاني - ٣٠ كانون أول ١٩٨٧ ، جامعة البصرة /منشورات مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، العدد (٢) .

٤. جاسم محمد هايس ، حكومة جعفر شريف إمامي ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات ، العدد (٣) ، حزيران ٢٠٠٧ .

٥. حسين، مثنى علي ، العلاقات الايرانية الامريكية بعد الاتفاق النووي ، العدد (٥٦) ، جلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد ، ٢٠١٨.

٦. خضير مظلوم البديري، محمد مصدق وتجربة تاميم النفط الايراني ، رساله ماجستير ، جامعه بغداد/ كلية الاداب ، ١٩٨٣ .

٧. رابرت غراهام، ايران، سراب قدرت ، ترجمه: فيروز فيروزنيا ، انتشارات سحاب كتاب، تهران ، ١٣٥٨ .

٨. سلمان، ظافر ناظم ، نظره في مستقبل العلاقات العراقية الايرانية ، قضايا دوليه (مجلة)، مركز الدراسات الدولية/جامعه بغداد ، العدد (٧)، ١٩٩٨.

٩. الصالحي ، بان صلاح ، الإستثمارات والإعفاءات الضريبية ، مجلة العلوم القانونية ، كليه القانون/جامعة بغداد ، المجلد (٢٧) ، العدد (١) ، ٢٠١٢ .

١٠. طاهر خلف البكاء، الدكتور محمد مصدق وبعض أبرز مواقفه السياسية في إيران حتى نهاية حرب العالمية الثانية ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، العدد ٨ ، ٢٠٠١ .

١١. عبد الله شهبازى ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم، چاپ بيست وهفتم ، تهران، ١٣٨٧ .

١٢. عكار ، وسام هادي ، النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران للاعوام ١٩٧٩ – ١٩٩٦ ، مجلة الآداب، كلية الآداب /جامعة بغداد ، العدد (١١٣) ، ٢٠١٥ .

١٣. محمد، زيدون سلمان ، الدور الصيني – الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني (دراسة تحليلية في النشأة والتطور على وفق المتغيرات الدولية والافاق المستقبلية) ، العدد ٥٩ ، مجلة العلوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠٢٠ .

١٤. موسى الموسوي ، ايران في ربع قرن، د.م ، ١٩٧٢ .

١٥. نعيم جاسم محمد،اردشير زاهدي ودوره الدبلوماسي في اثناء توليه حقيبة وزارة الخارجية الايرانية ١٩٦٧-١٩٧١ (دراسة تاريخية سياسية)بحث منشور ، كلية التربية (مجلة) ، جامعة بابل ، العدد (٥٣) ، نيسان ٢٠١٦ .

١٦. وداد جابر غازي ، تأميم النفط الإيراني و تداعياته على العلاقات الدولية (١٩٥١ – ١٩٥٣) ، مجلة آداب المستنصرية / الجامعة المستنصرية ، العدد (٦٠) .

١٧. هوما كاتوزيان ، مصدق والصراع على السلطة في إيران ، ترجمة : الطيب الحصني ، جداول للنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠١٤ .

الاجنبية :-

1. Eitan Meisels , The Shah's "Fatherly Eye" Iranian Espionage in the United States and the Anti-SAVAK Campaign (1970-1979) , Undergraduate Senior Thesis Department of History Columbia University , 2020 .